وتمسكه بقوله تعالى كتاب الله عليكم وما اشبه ذلك
لا حجة فيه لانه منوول على انه مصدر منصوب بما اضمر فعل
موكد لمضمون الجملة السابقة من قوله حرمت عليكم وكانه
قال كتب الله عليكم ذلك كتابا او عليكم تعلقا بالمصدر
او بالعامل المحذوف ويجزم الفعل المضارع في جواب الطلب
منه اي من اسم الفعل كما يجزم في جواب الطلب من الفعل نحو قوله
مكانك تحمدني او تستقرني بحير فمكانك بمعنى اثبت وتحمدني
مجزوم بفعل شرط محذوف تقديره ان تثبت تحمدني ولكنه
لا ينصب في جواب الطلب منه وان كان اسم الفعل من الفعل
الفعل ولا تقول تراني فتحمدك بالنصب على الرفع والثاني
منهما المصدر وهو اسم الحدث الجاري على الفعل ويعمل عمل
فعله الذي اشتق منه فيرفع الفاعل وينصب المفعول به والمفعول به واسطة
وغيرها وقد ينصب المفعول له وفاعلا وقد يجر اذا دخله حرف جر
فاعمله وانه لا يتغير عن اشتقاقه الا ان نابه الفاعل وفي تمثيله
للمصدر بقوله كضرب واكرم اشارة الى ان المصدر المزيد
يعمل عمل المجرد لكن عمل المصدر مشروط بامور اخر هما
وجوده وانه اشار بقوله ان خلا محله بعد مع ان المصدرية
والزمان ظرف او مشتغل كعجبت من ضربك زيدا امس
او غدا اي من ضربته امس او غدا من تضربه غدا او مع ما
اختها والزمان ال يفد كعجبت من ضربك زيدا الذي
اي مما تضربه الذي فان لم يخل محله ذلك امتنع عمله كما
في فهو ضربا زيدا وضربت ضربا زيدا فلا يصح نصب زيدا
بضربا شبلا بالابن ما الذي في الاول ولفظ اجعل الثاني في نحو

فاذا له صوت

فاذا له صوت صوت حمار منصوبا بفعل محذوف لا بالمصدر
الامر الثاني عن مرفوعه اشار اليه بقوله ولم يكن المصدر
مصغرا فلا يقال اعجبني ضريب زيد لتعلق شبهه عن
الفعل بالتصغير الذي يقوم مقام الاسم وما مضمرا
فلا يقال ضربك المسيء خير وهو اخصر فيه لعدم ورود
الفعل ولا مقرونا بفعل محذوف كما سياتي وما محدودا بالتا
فلا يقال اعجبني ضربتك زيدا لان صيغة الوحدة ليست
الصيغة التي اشتق منها الفعل فان ورد حكم بشذوذه
ولا معمولا قبل تمام عمله فلا يقال عجبت من ضربك العبيد
الابل لانه مع معموله كموصول مع صلته فلا يفصل بينهما
فان نعت بعد جاز نحو اعجبني ضربك ايا البعد ظلمه ولو
قال ولا منثورا كان اولى فان حكم سائر التوابع حكم النعت
وما محذوفا لعدم وجود حروف الفعل وما موصولا عن المفعول
اي عن معموله باجنبي لان معموله بمنزلة الصلة من الموصول
فلا يفصل بينهما وما متاخرا عنه اي عن معموله ولو ظرفا
فلا يقال اعجبني زيدا ضربك لما مر من ان معموله بمنزلة الصلة
وهل لا تتقدم على الموصول قال الشيخ الرضي والحق جواز
تقديم معمول المصدر اذا كان ظرفا لانه مما يكفيه
رائحة الفعل وظاهر افتقاره على ما ذكر انه لا يشترط
في اعماله ان يكون بمعنى الحال او الاستقبال وهو
كذلك لانه عمل لكونه اصل الفعل فلا ذا اسم الفاعل
قال ابن مالك وانه لا يشترط فيه ايضا ان يكون مفردا وقد
اشترطه بعضهم فمنع اعمال المثنى والمجموع وجزم به

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)